بعيداً عن المزايدة

د. عيدروس النقيب

الجدل الدائر حول ظهور وزير خارجية الشرعية خالد اليماني بجانب رئيس وزراء إسرائيل في مؤتمر وارسو يكشف عن حساسية الموقف اليمني من الصراع العربي الإسرائيلي وقضيته المركزية ـ قضية فلسطين ـ ومصير القدس في ظل السياسات الصهيونية التوسعية الاستيطانية التي بلغت ذروتها في عهد ناتنياهو.

هناك أقاويل كثيرة يجري تسويقها في محاولة للتغطية على فضيحة وزير الخارجية منها قول الوزير نفسه أن المؤتمر ليس لمناقشة القضية الفلسطينية وإنه لمناقشة الخطر الإيراني، وأن إسرائيل واليمن متضررون من هذا الخطر، وهو عذر أقبح من الذنب، إذ يبدو وكأن الوزير يقول لو أن اللقاء يخص قضية فلسطين لما جلست في هذا الموقع، أو أننا مخيرين إما أن نقبل إيران أو أن نقبل إسرائيل وأن إسرائيل أقرب لنا من إيران، وهذه فضيحة أكبر من فضيحة الجلوس بجوار ناتنياهو.

القول الثاني أن الخطأ خطأ المعدين للمؤتمر، وكأن الوزير الجهبذ لا يعلم أن المنظّمين لا يعيرون اهتمامًا لموقف اليمن من إسرائيل وأن هذا الموقف يخص اليمن ولا يصنعه لها غيرها وأن من حق وفد أي بلد أن يختار الموقع اللائق بسياساته ومواقفه ولا يختار له غيره هذا الموقع.

والقول الثالث أنه خطأ بروتوكولي، وهذا القول يمكن تسويقه لمن لا يفهم في قضايا المراسيم والطقوس البروتوكولية في مثل هذه الملتقيات، فالعادة المعروفة أن لدى كل رئيس وفد موظف مراسيم يتولى الإعداد البروتوكولي للجوانب الإجرائية للجلسة أو الفعالية المعنية، والمفروض أن رئيس مراسيم الوزير كان حاضرا عند توزيع المقاعد، وغالبا في الملتقيات الدولية يجري ترتيب مقاعد الوفود وفقًا للحروف الأبجدية الإنجليزية أو لنقل اللاتينية، واليمن التي أول أحرف اسمها (Y) لا ترتبط بأي طريقة باسم إسرائيل (I) .

أما الذين يبررون هذه الفضيحة بالقول بأن العرب كلهم قد أعلنوا التطبيع مع إسرائيل بما في ذلك السلطة الفلسطينية، أو الذين كانوا يتمنون لو أن اليماني قام بمصافحة نتانياهو، فهم يقولونها بوضوح: إن اليمن في الطريق إلى التطبيع، لكن البلدان التي يتحدثون عنها قد اتخذت قرارا سياسيا معلنا وكلها أبرمت اتفاقات مع إسرائيل ولكل بلد مبرراته التي لسنا بصدد مناقشتها، فإذا كان لدى اليمن قرار بالتطبيع، فلتعلنه إذَن ولا داعي للمراوغة والتستر والعمل من تحت الطاولة.

أغلب الظن أن وزير الخارجية، الذي كل خبرته تقتصر على الوقوف في الصف الثاني في جلسات الأمم المتحدة، وقذفت به الصدفة إلى أن يكون رئيسا للوفد اليمني لدى المنظمة الدولية تنقصه الحنكة السياسية والبروتوكولية وثقافة المراسيم، ناهيك عن الشجاعة الأخلاقية التي يفترض أن تدفعه إلى الانسحاب من الورطة التي يقول أن المنظمين وضعوه فيها.

وزيرٌ كهذا سيكون من العار بقاؤه في هذا المنصب الخطير.

أحد الظرفاء علق على الحادثة بالقول: "يبدو أن الرئيس هادي قد قرأ بتمعّن قصة الكاتب السوري الساخر زكريا تامر والمعنونة (السلطان عندما يختار وزراءه) حيث يختار لكل وزارة الأكثر جهلا والأقل كفاءة والأتفه خلقا والأسوأ تأهيلا لمتطلبات تلك الوزارة.

المصافي عندما سقطت بالضربة القاضية!

علي ثابت القضيبي

لم يتنبّه كثيرون لإعلان نبأ انتهاء العصر الذهبي لمصافاة عدن، أو بالأصح الإعلان الرّسمي لشهادة وفاتها، وهذا تضمّنه صراحة منشور مديرها رقم (١) لهذا العام، بل ومن السّطر الأول لديباجته، وذلك عندما قال كالمزهو فرحا بأنّ فخامة الرئيس قد تكرّم ووجّه وزارة المالية باعتماد رواتب المصافاة من الموازنة .. إلخ! وطبعاً كلنا نعرف أنّ هذه المصفاة ووزارة الأسماك تكفلتا بثلاثة أرباع موازنة دولة جنوبنا السّابقة، لا تعجبوا هنا..

بعد مرور كل أيّام يناير الفائت، وبعدهُ بأسبوع أيضا، كان عمال المصافاة لم يستلموا رواتبهم بعد، هنا بدأ العمّال يقلمون أظافرهم قلقاً، فقد سرَتْ أنباء أكيدة أن الماليّة تطالبُ بإيرادات الخزن للمصفاة - وهذا حدث قبلاً أيضاً - لكنّ الرّدّ على ذلك هو في جوف بالوعة عميقة في دهاليز المصفاة، ولنعطيَ هنا أنموذجاً لهذه البالوعة: إنها الباخرة زابيل - تابعة للتاجر العيسي - فهي دخلت رصيف ميناء الزّيت بدون رسوم ولا جمارك ولا.. ولا.. وهي محمّلة بآلاف الأطنان، وقضت فيه قرابة شهر و ١٨ يوماً ، أي تحوّلت إلى خزّان عائم، وغادرته مؤخراً، ومثلها تفعل كثيرٌ من بواخر هذا التاجر، وبينها من يضخ مخزونها، والحساب في نفس البالوعة التي أشرنا..

أيضاً أُشيرُ هنا إلى أنّ المصفاة بكل بنيتها المطمورة تحت الأرض، وميناء الزّيت العملاق، وكذلك الأنابيبُ فوق الأرض، إضافة إلى كل التّجهيزات والورش الضخمة ومحطةَ الكهرباء، ناهيك عن كل أحياء البريقة مجتمعة (سي كلاس / بي كلاس / كود النمر / الخيسة) وبطرقاتها وذكاكينها وملاعبها ومرافقها و.. و.. كل هذه بُنيتْ في عامين فقط!! وهذه الشركة الصينية في ثلاثة أعوام لم تقم إلا بهدم محطّة كهرباء المصفاة وتدمير صبّياتها المتينة وحسب! والآن يقومُ (نفس خُبراء) هذه الشركة الطّفرة والأعجوبة بحفر الأرض وتمديد أنابيب لمحطات كهرباء الحسوه والمنصورة! والغريبة أنّ كل عملها في محطة كهرباء المصفاة جرى وراء ستار عال من الصفائح الحديدية حتى لا يُرى المارة ماذا يعملون أصلاً!.

في يقيني أنّ ثمّة قرار سلطوي عالي المستوى قد أتخذ بصدد إنهاء هذه المنشأة العملاقة تدريجيا، وأعني هنا التّخلص من مهماتها في التكرير وحصرها على الخزن لصالح بعض النافذين - وهم معروفون - لأنّ ما يجري في المصفاة مبرمجٌ ومُخطط له وبإتقانٍ مذهل، بل ويسير بكل هدوء ..

لاحظوا هنا أنه لمْ يعد يجري أي تأهيل للكادر الحرفي المؤهل ليحل بديلاً عن طوابير المتقاعدين ذوي الخبرة في تشغيل المصفاة، ثم أنّ هذه رغبة سلطوية لتجريد الجنوب من أهمّ مقوماته الاقتصادية لإجباره على السّير في فلكَ هذه الوحدة السّوداء، كما ولاحظوا أنه لم تَجْر أي محاسبة جادّة لكل عبث وطغيان وَفساد إدارَة هذهَ المصفاة التي شاطت رائحتها وبلغت كل الأصقاع..

في الأخير، ولمن يُعلق الأمل جاداً على عودة المصفاة للحياة فعلاً، أعتقدُ أن تتحمّل دولة الإمارات الشقيقة مهمة ترميم المصفاة وإعادتها للحياة كما فعلت في محطّات الكهرباء الضّخمة والمستشفيات وخلافه، وممكن أن يكون ذلك قرضاً تستردّهُ تدريجياً بعد إعادة تشغيل المصفاة.. وطبعاً لن يتم هذا إلا بعد إقالة إدارة العبث والفساد الحالية، وهم متقاعدون أصلاً، كما ويمكن إحالتهم إلى المحاكم على عبثهم، وهذا فيما إذا كانت الشقيقة الإمارات صادقة فعلاً في دعم هذه البلاد، وكذلك فيما إذا كانت هذه السلطة الشرعية جادة حقاً في تحسين الأوضاع.. أليس كذلك؟!

تلاعب برواتب الشهداء في مكتب القائد الأعلى

عادل العبيدي

مكتب القائد الأعلى في عدن، عندما وجد هذا المكتب أن ليس له سلطة مباشرة على الأفراد، ذهب إلى تأسيس ما يسمى باللجنة الرئاسية ، ووضع لها مهمة الفحص لقوام الألوية والوحدات العسكرية، كان يمكن أن نمرر ذلك إذا كانت المهمة ضرورية ووطنية، لكن وللأسف أن الهدف من تأسيس اللجنة الرئاسية في مكتب القائد الأعلى بعدن، لم يكن كما قيل عنها أنها من أجل فحص قوام القوة العسكرية الموجودة في الألوية، إنما كان وحسب أعمالهم اللصوصية المشاهدة فيما بعد، أنها قد وجدت فقط من أجل إيجاد مصدر دخل مباشر لهم، حيث أن المكتب وعن طريق هذه اللجنة المشكلة حديثا، وبعد أن حصرت أفراد القوة العسكرية الموجودة في الألوية والوحدات العسكرية الأخرى، ذهبت إلى تقليص القوة البشرية لتلك الألوية والوحدات، وجعل قوام اللواء الواحد لا يزيد عن 2,500 فرد فقط، وبقية الأفراد الزائدين عن الـ2,500 فرد والتي أغلبها من الشهداء والجرحى والقدامى والمتوفين، قامت بضمها إلى مكتب القائد الأعلى مباشرة، فتشكلت له قوة بشرية كبيرة جدا بقوام عدة ألوية؛ ليكون المكتب هو المسؤول المباشر عن تلك القوة، يتصرف ويتعامل معها كيف يشاء، من خصميات أو ازدواج أو توقيف أو غير ذلك، من جانبها تقوم الدائرة المالية بتحرير شيك مالي بمرتبات أفراد تلك القوة وترسله إلى مكتب القائد الأعلى، الذي بدوره يقوم بتحويل ذلك المبلغ إلى الكريمي، ومن الكريمي تصرف لهم المعاشات، المشكلة أن كثيرًا من أفراد تلك القوة يشتكون وباستمرار من تصرفات مكتب القائد الأعلى بعدن التي تطالهم في معاشاتهم وفي تأمين استمرار حقهم الوظيفي.

فبالصدفة سمعت شكوى لابن أحد الشهداء يشتكي ويقول أن مكتب القائد الأعلى منع صرف معاش والده الشهيد بحجة أنه طلع مزدوج، وبعد البحث عند الوحدة المتواجد فيها اسم الشخص الآخر، وجدنا أن هناك تشابه في بعض الأسماء فقط و ليس في جميعها، أي أنه يوجد اسم مختلف بينهما، هذا الاسم المختلف به كان يجب الحكم ببطلان الازدواج، أضف إلى ذلك اختلاف اسم المديرية وتاريخ الميلاد واسم الأم ، إلا أن المكتب لم يأخذ بها، ووجدها ذريعة لمنع صرف المعاش لابن الشهيد، رغم أنها حجة واهية لا يعتد بها لوجود اختلافات أخرى تمنع صحة الازدواج، ويعلم الله كم هي الحالات التي مُنع عنها صرف رواتبها أو التي تعرضتَ لخصميات كبيرة من حالات الشهداء والجرحى والمتوفين والقدامى بحجج وذرائع واهية وغير صحيحة، لكنها لم تستطع إيصال صوت شكواها إلى من يقّف معهم ويدافع عنهم.

الخبث أن مكتب القائد الأعلى وفي تعامله مع ابن الشهيد الموقف راتب والده، أنهم لم يتأكدوا من صحة الازدواج أو بطلانه عندهم، أو السؤال عن الحالة من خلال الاتصال بدائرة شؤون الأفراد، أو بالجهة التي عندها يوجد تشابه الاسم، كما أنهم حتى لم يرشدوا ابن الشهيد بالذهاب إلى تلك الجهات، فقط كان تعامل المكتب معه هو قولهم أن والده لديه مشكلة ازدواج وظيفي.

بسبب ذلك الغموض من مكتب القائد الأعلى جعل ابن الشهيد يتوه ولمدة أكثر من ثلاثة أشهر، لا يعرف إلى أي جهة يذهب ليتأكد من خلالها معرفة صحة أو بطلان الازدواج ، وبعد عذاب مشقة البحث ، بالكاد وصل إلى الجهة التي عندها يوجد اسم الشخص الآخر المشابه اسمه اسم والده الشهيد، وبعد التأكد أن التشابه في اسمين فقط ولم يكن في جميع الأسماء مع وجود اختلاف واضح في البيانات الأخرى، الذي يعني أن الازدواج لم يكن صحيحا، أرشدنا ابن الشهيد بالذهاب إلى دائرة شؤون الأفراد ليتأكد من ملفات الشخصين ، إلى الآن لانعرف هل استطاع ابن الشهيد أن يثبت بطلان الازدواج في وظيفة والده (الشهيد) بتقليب الملفات في دائرة شؤون الأفراد أم لا ، المهم أنه إذا كان حظه قويًا واستطاع أن يثبت بطلان الازدواج إلا أن حظه سيكون سيئا في حصوله على معاشات الأشهر السابقة كونها ستصادر.

ما نرجوه من مكتب القائد الأعلى واللجنة الرئاسية المكلفة بالفحص، أن تحيل رواتب كل تلك القوة البشرية التي أغلبها من الشهداء والجرحى والمتوفين والقدامى إلى جهاتها الأصلية ، كما يجب عليهم أن يتركوا دوائر المالية والتقاعد وشؤون الأفراد التابعة لوزارة الدفاع تقوم بواجبها دون تدخل.